

التنافس الإقليمي في إفريقيا

إعداد
دعاء عويضة



تمهيد:

إفريقيا القارة السمراء الغنية الفقيرة في آنٍ واحد، غنيةٌ بموقعها ومواردها وقدراتها، فقيرةٌ بعد تكالب العالم عليها، سواء من الاستعمارِ الذي نهب خيراتها، أو من أذنابِه ممن تركهم لها بعد خروجه ليحافظ عليها ضعيفةً تابعةً له.

تتمتع القارة الإفريقية بأهميةٍ استراتيجيةٍ كبيرةٍ؛ أفضت بها إلى الوقوع في شرك التنافس الشرس بين القوى الإقليمية والدولية في السنوات القليلة الماضية لتحقيق مصالحها، وجني أكبر قدر ممكن من المكاسب. بعد عقودٍ من التهميش والإبعاد والصراع الذي عانت منه بعد رحيل الاستعمار الأوروبي في منتصف القرن العشرين وأواخره.

وتكتسب القارة الإفريقية أهميتها من كونها تشكل خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأولية والأحجار النفيسة التي يشتد الضغط عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد، وفي الوقت الذي يزداد فيه الطلب العالمي، وتتقلص نسبة الاحتياطات العالمية ومعدلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم، ومن الموارد التي تتمتع بها القارة: النفط والغاز والموارد الطبيعية والأولية والمياه. ونتيجةً لهذه القدرات التي تمتلكها القارة السمراء، وبدلًا من أن تنعم في ظلها بالتنمية والرفاهية، دخلت القارة في شبكة من التفاعلات التي أنتجت الواقع الإفريقي الحالي الحافل بالصراعات والأوضاع المُتردية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى السياسي؛ حيث تجتاح القارة خارطة تنافسية مُعقدة ومُتشابكة على المستويين الدولي والإقليمي.

تتناول هذه الدراسة خريطة التفاعلات الإقليمية وأشكال هذا التنافس بين دول المنطقة العربية وغير العربية؛ حيث سعت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس، هو: ما شكل التنافس بين القوى الإقليمية على القارة الإفريقية؟ وما مجالات هذا التنافس ومسوغاته؟ وحتى يُمكن الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي؛ كان لا بد من الإجابة عن عدة تساؤلات فرعية، هي: ما أسباب التنافس الدولي والإقليمي على إفريقيا؟ ما القوى الإقليمية المُتنافسة في إفريقيا؟ وما السياسات والمسارات التي اتبعتها للولوج إلى القارة؟ وكيف تؤثر تلك القوى في الواقع الإفريقي؟

أسباب التنافس على إفريقيا:

تُعد القارة الإفريقية ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا، وتبلغ مساحتها حوالي ٣٠ مليون كيلو متر مربع، وتشكل ما نسبته قرابة الـ ٢٠٪ من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية. وتضم حوالي ٨٠٠ مليون نسمة تمثل قرابة ١٥٪ من مجمل سكان الكرة الأرضية، وتتمتع بثروات طبيعية وموارد ضخمة. ولم تعد إفريقيا اليوم تمثل تلك الصورة النمطية التي غالبًا ما انتشرت عنها من الحروب الأهلية، وأزمات الغذاء والمرض المستعصية؛ حيث التحولات السياسية التي شهدتها إفريقيا بداية التسعينيات من القرن الماضي فيما أُطلق عليه الموجة الإفريقية للتحول الديمقراطي، قد أثرت بشكلٍ أو بآخر على النمو الاقتصادي الإفريقي مع مرور الوقت.

ورغم من إطاحة تلك الموجة من التحول الديمقراطي بالعديد من النظم السلطوية، وفتحها المجال أمام



التعددية والتداول السلمي للسلطة والتحول الحقيقي نحو الديمقراطية؛ فإنها قد أعادت في كثيرٍ من الأحوال إنتاج النظم السلطوية السابقة بأشكالٍ مختلفة. ومع ذلك فقد استطاعت النخب الجديدة خلال العقدين الأخيرين أن تحرك الاقتصاد الإفريقي نحو الأمام وتسجل نموًّا ملحوظًا، وهو ما فتح المجال أمام تنافس قوي على القارة بين القوى الدولية والإقليمية، في ظل تراجع نفوذ القوى الاستعمارية السابقة. ويرجع ذلك إلى:

أولًا: الثروات الاقتصادية للقارة:

تمتلك إفريقيا موارد طبيعية ومعدنية هائلة، فلديها ٧٥ بليون برميل من احتياطي النفط بما يُمثل نحو ١٢٪ من الاحتياطي العالمي، كما تُنتج إفريقيا ٢٢ مليون قدم مُكعب من الغاز الطبيعي يوميًّا بنسبة ٧,٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، ويبلغ احتياطي الغاز الطبيعي في إفريقيا نحو ٤٧٧ تريليون قدم مُكعب بنسبة ١,٩٪ من الاحتياطي العالمي، وتمتلك القارة ٩٥٪ من احتياطي الماس في العالم وتنتج ٥٠٪ من مُعدل الإنتاج العالمي له، و٤٠٪ من احتياطي الذهب، وما يقدر بـ ٩٠٪ من احتياطي البلاتنيوم والكروم و٣٣٪ من النحاس و٧٦٪ من الكوبالت، وحوالي ٦٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة وموارد كبيرة من الخشب[١].

ووفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن سبعة من الاقتصادات العشرة الأكثر نموًّا تقع في إفريقيا جنوب الصحراء، وتضم إفريقيا اليوم سبعة من بين أسرع عشرة اقتصاديات نموًّا في العالم، ويعزز أداء الاقتصاد الإفريقي زيادة الاستثمارات في الموارد الطبيعية والبنية التحتية بشكلٍ عام. ويظهر النمو بشكل متنامٍ في الدول الغنية بالموارد بما في ذلك سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية، ومع عودة الاستقرار السياسي والأمني في مالي اقترن ذلك بتحسن ملحوظ في اقتصادها. كذلك فإن الدول غير الغنية بالموارد الطبيعية، وخاصةً إثيوبيا ورواندا قد سجلت نموًّا اقتصاديًّا قويًّا، في وقت أثّرت سياسة الانفتاح الاقتصادي على النمو في بوركينا فاسو وموزمبيق من خلال سياسات التعدين الجديدة التي اعتمدتها، وخفض الضرائب لجذب المستثمرين الأجانب، في حين يشهد شرق إفريقيا تطورات مهمة متعلقة باكتشافات النفط والغاز الطبيعي في كينيا وأوغندا وتنزانيا[٢].

ثانيًا: تمتُّع القارة بالعديد من المناطق الاستراتيجية:

تمتلك القارة العديد من المناطق الاستراتيجية المهمة بالنسبة للقوى الدولية والإقليمية، وعلى رأسها منطقتا الساحل والقرن الإفريقيين؛ حيث يُشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء بوصفه امتدادًا إقليميًّا بين البحر الأحمر شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا، شاملًا دول: السودان، والنيجر، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والسنغال.

وكثيرًا ما يتم توسيعها لحسابات جيواقتصادية لتشمل بوركينا فاسو، ونيجيريا، وجزر الرأس الأخضر،

---

١ ماهر إسكندر: «إفريقيا.. ثروات اقتصادية هائلة»، **مجلة إفريقيا قارتنا**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الخامس، مايو ٢٠١٣، ص ٢.

٢ سعيدة محمد عمر: «إفريقيا الصاعدة: بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية»، **مجلة اتجاهات المستقبل**، العدد الثاني، أكتوبر ٢٠١٤، ص ٦.

والصحراء الجزائرية جنوبًا[٣].

أما القرن الإفريقي فهو شبه جزيرة تقع في شرق إفريقيا في المنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الإفريقي، ويحدها المحيط الهندي جنوبًا، والبحر الأحمر شمالًا، وتقع فيها حاليًا جيبوتي والصومال وأريتريا، وتجاورها كينيا وإثيوبيا وتتحكم في مضيق باب المندب.

وبخلاف التعريف الجغرافي الضيق للمنطقة، فهناك تعريفات أخرى سياسية تضيف للدول الأربع سالفة الذكر دولًا أخرى مثل: السودان، وكينيا، وأوغندا، وتنزانيا وغيرها. والقرن الإفريقي منطقة استراتيجية بالنسبة لقارتي آسيا وإفريقيا، فهو يضم مضيق باب المندب، المضيق الذي يفصل بين البحر الأحمر من ناحية والمحيط الهندي وخليج عدن وبحر العرب من ناحية أخرى، وتقدر مساحة القرن الإفريقي بمليوني كيلو متر مربع، ويسكنه نحو ٩٠ مليون نسمة[٤].

ويُمكن إجمال الأهمية الاستراتيجية لهاتين المنطقتين كالتالي:

١- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي:

تمثل منطقة الساحل الإفريقي أحد الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام القوى السياسية الدولية بعد أن كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة، وذلك لارتباطات تتعلق بمصالح الأطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة، وترجع الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة إلى أنها:

أ. إقليم يستلهم وظيفته الجيوبوليتيكية من هشاشة الحدود وميوعتها؛ حيث اتساع الرُّقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية، فالتمركز السكاني جنوبًا، في حين تمثل الصحراء الكبرى معظم موريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد[٥].

ب. ما تقدمه الصحراء من منظور جيوسياسي بدائل فضلى؛ إذ هي جيوب مائية وهبت غطاءً نباتيًا غير معهود في الصحاري، وهو الواحات شريان الحياة للقوافل والحركة التجارية تقليديًا في المنطقة، بالإضافة إلى أن منطقة ساحل الصحراء غنية بموارد الطاقة من البترول إلى الغاز واليورانيوم، ومن ثم صارت مسرحًا جديدًا للتنافس الاستراتيجي، السياسي والاقتصادي[٦].

وبحكم ما تتمتع به منطقة الساحل والصحراء من خصوصية؛ تحولت إلى منطقة عبور مثالية لمختلف

---

٣ أمجد برقوق: «الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية»، **العالم الاستراتيجي**، العدد الأول، ٦ يناير ٢٠٠٨، ص ١٢.

٤ ياسر قطيشات: «التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجًا»، **آراء حول الخليج**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، العدد ١٢٩، ٢٤ يونيو ٢٠١١، (https://bit.ly/2UUG2Ko).

5 Fréderic Deycard., “Unerégion àl’importanceinter national ecroissante”, *Questions Internationales*. Paris: Novembre / Décembre 2012, P. 8.

6 Mehdi Taj., “Sécurité etstabilité dans le Sahel africain: situation présente et prospective”, *recherche académique*. Rome: Collège de défense de l’OTAN, P. 7.



أشكال التجارة المحظورة بالنظر إلى صعوبة الرقابة عليها، والتحكم فيها من الاتجار بالبشر إلى تجارة السلاح والمخدرات[٧].

٢- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي

تبرز القيمة الجيوسياسية لإقليم القرن الإفريقي من إشرافه على بحر العرب والبحر الأحمر والمحيط الهندي أولًا، واشتراكه مع اليمن في الإطلالة المباشرة على خليج عدن، ومضيق باب المندب. وثانيًا من المساحة البرية التي تمثل هي الأخرى نقطة الانطلاق من المياه الدافئة إلى البر، وصولًا إلى قلب إفريقيا، الأمر الذي يتحقق بفضله الترابط بين البر والبحر معًا. ويتصاعد الاهتمام الدولي والإقليمي بمنطقة القرن الإفريقي بصورة ملحوظة وفق منظورات جديدة، تتجاوز أهمية هذه المنطقة الجغرافية بوصفها منطقة ربط للتجارة الدولية، وتشرف على مناطق إنتاج النفط ونقله، لتعكس حقيقة سياسات الهيمنة والنفوذ في النظام الدولي الجديد التي وضعت بعد نهاية الحرب الباردة[٨].

ثالثًا: غِنى القارة بالموارد المائية:

تتحدد الموارد المائية ونظام التصريف النهري في القارة بعدة عوامل طبيعية، تتمثل في: موقع القارة الذي كان له تأثير واضح على تحديد كمية الأمطار الساقطة، ونوع المناخ وكمية التبخر بفعل الحرارة، كما أن لعامل التضاريس دورًا أساسيًّا في تحديد درجة الانحدار واتجاه ذلك الانحدار. ولعل أهم أنهار القارة هي: نهر النيل بمُعدل تدفُّق ٨٤ مليار متر مُكعب، ونهر النيجر بمُعدل تدفُّق ١٨٠ مليار متر مُكعب، ونهر الزامبيزي بمُعدل تدفُّق ٢٣٠ مليار متر مُكعب، ونهر الكونغو بمُعدل تدفُّق ١٣٢٠ مليار متر مُكعب، وغيرها من الأنهار التي تجوب القارة الإفريقية، بالإضافة إلى البُحيرات[٩].

هذا وتبلغ معدلات الهطول بالقارة الإفريقية حوالي ٢٠٢١٠ مليار متر مكعب في السنة، ينساب منها عبر الأنهار حوالي ٥٠٠٠ مليار متر مكعب سنويًّا، يُمكن التحكم والاستفادة من حوالي ٤٠٠٠ مليار متر مكعب سنويًّا منها، وهذه الكمية تعادل ١٠ ٪من الموارد المائية العالمية.

ويُمكن تلخيص كميات الموارد المائية التي تزخر بها القارة الإفريقية بتوزيعها على الأقاليم، كما يتضح في الجدول التالي[١٠].

---

7 André Bourgeot., “Sahara de tous les enjeux”, *Hérodote*. la découverte, 2011, P. 14.

8 ibid.

٩ حنان عبد الكريم: **الموارد المائية في إفريقيا**، العراق، جامعة بابل، (https://bit.ly/3hDmHaa)، نوفمبر ٢٠١٤.

١٠ عمر محمد سالم: **من أجل تعزيز الشراكة العربية الإفريقية**، طرابلس، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، ٢٥- ٢٦ سبتمبر ٢٠١٠، ص ٤.

المنطقة	إجمالي الموارد المائية المُتجددة (مليار متر مُكعب في السنة)			الاستغلال السنوي (مليار متر مُكعب في السنة)	نسبة الاستغلال ٪
	سطحية	جوفية	إجمالي		
شمال إفريقيا	٣٨,٨	١١,٠	٤٩,٨	٢٢,٢٧	٤٤,٧١٩
حوض النيل	٢١٣,٠	٩,٥	٢٢٢,٥	٧٢,٩	٣٢,٧٦٤
الساحل الإفريقي	٢٥٣,٦	٦٦,٠	٣١٩,٦	٥,٢٣	١,٦٣٦
إفريقيا الغربية	١٢٠٦,٧	٣٦٨,٥	١٥٧٥,٢	٦,٥٤	٠,٤١٥
إفريقيا الوسطى	٢٢٩٢,٧	٧٩٠,٧	٣٠٨٣,٤	٢,٠٥	٠,٠٦٦
إفريقيا الشرقية	٦١١,٦	١٦٨,٨	٧٨٠,٤	٢٨,٨٦٥	٣,٦٩٩
إفريقيا الجنوبية	٥١٧,٧	١٠٣,١	٦٢٠,٨	١٧,٠٣	٢,٧٤٣
الجُزر	٢,٠	٠,٧	٢,٧	٠,٣٧	١٣,٧٠٤

الموارد المائية المُتجددة بالقارة مُوزعة على كافة الأقاليم

تقوم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الوقت الحالي، وكذلك أجندة الاتحاد الإفريقي لعام ٢٠٦٣ ومعظم الخطط الإنمائية الوطنية طويلة الأجل، على اعتبار أن التنمية لابد أن تكون على نطاق أوسع؛ لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[١١].

على الرغم من التطورات الاقتصادية المتلاحقة في إفريقيا، فإن ذلك لم يُترجم إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية وحياة فضلى للشعوب الإفريقية، فما زال الفقر مهيمنًا، ومعدلات البطالة مرتفعة، والبنية التحتية ضعيفة، في حين ما زالت قطاعات الصحة والتعليم تواجه تحديات كبيرة، وهو ما يمكن أن يحد من إمكانيات النمو في المستقبل؛ حيث يعيش ثلاثة ملايين إفريقي في فقرٍ مُدقع. ويعود سبب هذا إلى انتشار البطالة والبطالة الجزئية وانخفاض الإنتاجية في الوظائف الموجودة، ولا سيما في الزراعة والاقتصاد غير المنظم في المناطق الحضرية – أهم مصدر للعمالة في معظم الاقتصادات الإفريقية .وتتسم إفريقيا بأعلى معدلات في العالم من البطالة الظاهرة وبطالة الشباب وبطالة المرأة. وفي معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تبلغ العمالة بأجر بين ٦٪ (البلدان غير الساحلية في إفريقيا الغربية والوسطى) و٢٥٪ (إفريقيا الجنوبية) فقط من السكان العاملين. وبعبارة أخرى، فإن نسبة ٧٥ إلى ٩٤٪ من السكان النشطين هم إما عاطلون عن العمل أو بالكاد يجدون ما يسد حاجاتهم الأساسية في الاقتصاد الريفي أو الاقتصاد غير المنظم؛ حيث يعملون في أنشطة اقتصادية هشة دون أي حماية اجتماعية وفي بيئة عمل غير آمنة في غالب الأحيان[١٢].

---

11 United Nations Development Programme, *The Africa Data Revolution Report 2016*. Addis Ababa: UNDP, 2016, P. 52.

١٢ الاجتماع الإقليمي الإفريقي العاشر، **الخلاص من الفقر: آراء من إفريقيا**، جنيف، مكتب العمل الدولي، ط ١، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ١.



حتى إن بعض الدول الكبرى في القارة كنيجيريا – على سبيل المثال – صاحبة أكبر اقتصاد في القارة، وذات الـ ١٧٠ مليون نسمة، يعيش حوالي ٦٤٪ من سكانها تحت خط الفقر، وتحتل المرتبة ١٥٣ من أصل ١٨٧ بلدًا في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، وكذا المرتبة الـ ١٤٤ في مؤشر الشفافية الدولية الذي يشمل ١٧٧ دولة، كما تشغل جنوب إفريقيا التي تعد ثاني أكبر اقتصاد في القارة المرتبة الـ ٧٢. هذا فضلًا عن إهدار الموارد الإفريقية من خلال ممارسات يتصف بعضها بالفساد واستغلال النفوذ بشكل صريح، وبعضها لا يُعد خرقًا للقانون، لكنه يتسبب في تدفق الأموال إلى خارج القارة، ويؤدي إلى ضياع مليارات الدولارات من عوائد الضرائب كان من الممكن أن تسهم في تحقيق التنمية الحقيقية للشعوب. وعلى الرغم أنه من المعتاد أن تتركز اتهامات الفساد على القيادات السياسية؛ فإنه في إفريقيا لا يجب إغفال مسئولية الشركات الغربية عن هذا الهدر في الموارد[١٣].

هذا وتواجه إفريقيا عددًا لا حصر له من التحديات لتحقيق النمو، وستتطلب معالجة هذه التحديات إصلاحات عميقة لتحسين المؤسسات من أجل نمو القطاع الخاص، وتطوير أسواق رأس المال المحلية، وتحسين حجم البنية التحتية وكفاءتها، وتعزيز كفاءة المرافق، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية؛ وذلك للتغلب على بعض التحديات الملحة التي تواجهها عدة بلدان إفريقية، مثل: تباطؤ الاستثمارات، وارتفاع تكاليف اللوجستيات التجارية التي تعوق القدرة التنافسية وتنويع الصادرات، وارتفاع حجم الديون[١٤].

وهكذا لكل تلك الاعتبارات السابقة؛ صارت القارة الإفريقية محل تنافس دولي وإقليمي شديدين للفوز بتلك المنطقة الثرية بخيراتها، والتي تفتقر إلى التنمية والاهتمام.

وفي الصفحات التالية سيتم مناقشة خريطة القوى الإقليمية التي تُبرز التنافس الإقليمي على مُقدرات القارة الإفريقية بمستوياته المختلفة السياسي والاقتصادي والأمني وغيرها.

تنافس القوى الإقليمية غير العربية في إفريقيا:

ظلت إفريقيا مُستغلة من القوى الدولية والإقليمية طيلة القرون الأربعة الماضية، فمنذ الكشوفات الجغرافية وبدء موجة الاستعمار الأوروبي شهدت القارة أكبر عمليات نهب واستنزاف لثرواتها، حتى لم تسلم منه شعوبها؛ حيث كان كثير من أبنائها موردًا لتجارة الرق.

وعلى الرغم من نيل الدول الإفريقية استقلالها، فإن القوى الاستعمارية السابقة استمرت في استنزافها من خلال المعاهدات التي ربطتها بها، إلى جانب ما ورثته من مشكلات بنيوية وقفت عائقًا أمام عملية بناء الدولة الحديثة هناك، لكن التحولات الدولية، والتراجع الأمريكي، وبروز قوى إقليمية جديدة، كل ذلك أضاف معطيات جديدة إلى معادلة التنافس على القارة، يأتي في مقدمتها – إلى جانب الصعود الصيني والعودة الأوروبية – دور كلٍّ من تركيا وإيران ودول الخليج العربي وغيرها من القوى المتصارعة على الفوز بموارد القارة الغنية.

١٣ سعيدة محمد عمر: «إفريقيا الصاعدة: بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية»، مرجع سابق، ص ٥.

14 Punam Chuhan-Pole and others., "Africa's Pulse", *World Bank Group*. the Chief Economist for the Africa Region, Vol. 5, April 2017, P. 21.

حيث تمتلك القارة الإفريقية العديد من الخصائص الجيوسياسية؛ لكونها ترتبط بكثير من المراكز البحرية والبرية المهمة في العلاقات الدولية والإقليمية، فضلًا عن الموارد الطبيعية المتنوعة والمتعددة التي تزخر بها، إضافةً إلى عدد سكانها الكبير وحاجياتهم الغذائية والخدمية التي تجعل منها سوقًا واعدة للدول التي تحاول أن تجد لنفسها موطئ قدم في القارة. وهو ما حاولت القوى الإقليمية غير العربية استغلاله لتحقيق مصالحها التي تتمثل هنا في إيران وتركيا والكيان الصهيوني، وتتناولها الدراسة كالتالي:

أولًا: إيران:

تأتي أهمية إفريقيا بالنسبة لإيران من كونها[١٥]: بوابة للخروج نحو العالم عبر المياه الدولية، نطاقًا جغرافيًا يمكن أن تلتف به حول دول الجوار في الاتجاهين الغربي والجنوب الغربي، بالإضافة لكونها تمثل محطات تجارية وغير تجارية على المحيطين الهندي والأطلنطي.

فنظرًا لاشتراك إيران مع القارة في الإطلالة على المحيط الهندي؛ يُعد شرق القارة مهمًّا بالنسبة لإيران من الناحية الجيوسياسية، وبخاصة القرن الإفريقي الذي يتحكم في منافذ بحرية مهمة (البحر الأحمر، خليج عدن، المحيط الهندي)، وتبعًا لذلك يتحكم في طرق التجارة الدولية، ونقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة[١٦].

هذه الأهمية تتضاعف عند الأخذ في الاعتبار تأثير القرن الإفريقي على أمن الخليج، والفرص التي يمنحها لإيران في صراعها مع دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة السعودية، الذي تجلّى في الاضطرابات الأمنية والسياسية التي انتقلت إليها من اليمن في حرب الحوثيين المعروفين بكونهم إحدى أذرع إيران في المنطقة، حيث تنقل إيران أسلحة من ميناء عصب الإريتري، إلى مدينة شقراء التي تقع على ساحل جنوب اليمن، ومن هناك تتحرك الأسلحة برًّا إلى مدينة مأرب شرقي اليمن، وبعدها إلى محافظة صعدة على الحدود السعودية – اليمنية[١٧]. وقد قامت السياسة الإيرانية تجاه القارة على عدة مستويات:

١. المستوى السياسي: تأثرت سياسة إيران الخارجية تجاه إفريقيا بخصوصيات نظامها السياسي الجديد، وأيديولوجية قادته، وفي مقدمتهم الخميني الذي رسم خطًا سياسيًّا ما زالت السياسة الخارجية الإيرانية تسير عليه؛ حيث ارتبطت إيران بتحالفات استراتيجية مع خصوم واشنطن في كلٍّ من أمريكا اللاتينية وإفريقيا، هذا البعد الصراعي ذو الطابع الثوري لإيران جعل علاقاتها مع الدول الإفريقية مرتبطة أساسًا بالعمل الثوري؛ حيث كانت تنظر إلى إفريقيا بوصفها قارة المستضعفين، وتمثل ثلث مقاعد الأمم المتحدة، وتشكّل نصف مجموعة عدم الانحياز، وهو ما يعني أنها حليف محتمل لها، كما أنها في الوقت نفسه تمثّل ساحة مناسبة لتبنّي

---

١٥ مدحت حماد: «أنماط التداخل بين الأمن القومي الإيراني والأمن القومي المصري في القرن الإفريقي»، ورشة عمل حول الدور الإيراني في إفريقيا، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**، ٢٦ يونيو ٢٠٠٧، ص ١٧.

١٦ عمر البشير الترابي: «إيران في إفريقيا.. القوّة الناعمة والأرض الرّخوة»، **مجلة المجلة**، (https://bit.ly/2BlGgU4)، ٣١ يناير ٢٠١٣.

١٧ المرجع السابق.



أفكار الثورة الإيرانية[١٨].

وبعد وصول أحمدي نجاد للسلطة أصبح يُنظر إلى إفريقيا بوصفها بديلًا عن الحصار الغربي، وفرصة لاكتساب مناطق نفوذ جديدة، إلى جانب البعد النووي؛ حيث تسعى إيران إلى الحصول على اليورانيوم من الدول الإفريقية، وهو ما استهدفته زيارة نجاد لكل من أوغندا وزيمبابوي، وإن كان المعلن عنه دائمًا حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتضاعفت زيارات المسؤولين الإيرانيين للدول الإفريقية[١٩]. ويعود اهتمام إيران بإفريقيا في الفترة الأخيرة إلى عدة أسباب، هي[٢٠]:

• توقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية والذي قدّم لإيران فرصة لإعادة صياغة مصالحها الخارجية، إلى جانب التراجع في أسعار النفط وما حمله ذلك من ضغوط على إيران؛ حيث تشارك الدول النفطية الإفريقية بما يُعادل ١١٪ من الإنتاج العالمي للنفط.

• التطورات التي شهدتها التجمعات الشيعية في غرب إفريقيا (ويُقدر عددهم بحوالي ٧ مليون نسمة عام ٢٠١٥)، والتي ظهرت في استهداف جماعة «بوكو حرام» لموكب شيعي مما أدى إلى مقتل ٢٢ شخصًا، والمواجهات بين الشيعة وقوات الشرطة النيجيرية التي أسفرت عن مقتل المئات من الشيعة.

• تراجع العلاقات الإيرانية مع بعض الدول الإفريقية، مثل: إريتريا، والسودان، وجزر القمر التي تُعد مركزًا لنشر التشيع في شرق إفريقيا، والتي تلقى رئيسها «أحمد سامبي» تعليمه في مدينة (قم) الإيرانية. وهو الأمر الذي أفقد إيران حضورها في منطقة القرن الإفريقي التي كانت تستخدمها لدعم حلفائها في الشرق الأوسط خاصةً الحوثيين في اليمن.

٢. المستوى الاقتصادي: نظرًا للعقوبات الدولية المفروضة عليها؛ تحاول إيران تعويض خسائرها الاقتصادية من المناطق الأخرى، وفي مقدمتها الدول الإفريقية التي ترى أن بها فرصًا سانحة، فقامت بعقد كثير من الاتفاقيات الاقتصادية مع كل الدول، خاصةً في غرب إفريقيا؛ حيث تحاول منافسة أمريكا هناك في هذا المجال، ففي العاصمة السنغالية (داكار) يوجد مصنع (خضرو للسيارات) الإيرانية، ومشروع بناء مصفاة للنفط، ومصنع للكيماويات، وآخر للجرارات الزراعية، وتحتفظ بعلاقات وثيقة مع كلٍّ من موريتانيا وجامبيا ونيجيريا. كما تتمتع إيران بعلاقات قوية مع السودان، فطهران ثاني أكبر مصدري السلاح للخرطوم بعد الصين[٢١].

---

١٨ **أخبار العالم**، «سفن حربية تركية تتمركز في المياه الدولية بالبحر المتوسط»، (https://bit.ly/2YLOwob)، ١٣ فبراير ٢٠١٣.

١٩ حمدي عبد الرحمن: «المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وإفريقيا»، **الجزيرة نت**، (https://bit.ly/37FHWnt)، تاريخ النشر: ٢٣ مايو ٢٠١٠.

٢٠ أميرة محمد عبد الحليم: «العلاقات الخليجية – الإفريقية: تعاون لملء الفراغ وحصار التمدد الإيراني ومقاومة الإرهاب»، **آراء حول الخليج**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، العدد ١١٤، ديسمبر ٢٠١٦، ص ٩١.

21 Jack Lindsay., *HART Report: The Arms Trade and Sudan*. UK: Humanitarian Aid Relief Trust, May 2015, P. 9.



وقامت في عام ٢٠٠٨ بتوقيع اتفاقية للتعاون العسكري بين البلدين، وأثناء زيارة الرئيس الإيراني لكينيا وافق على أن تصدّر بلاده نحو ٤ ملايين طن من النفط الخام سنويًّا لنيروبي، إضافة إلى تسيير خط طيران مباشر بين عاصمتي البلدين[٢٢]. والفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ سجل ارتفاع الصادرات الإفريقية لإيران بـ ١٦٥٪، في حين أن صادرات إيران باتجاه القارة السوداء تضاعفت ثلاث مرات، فقد بلغ حجم صادراتها النفطية إلى إفريقيا جنوب الصحراء سنة ٢٠١٠ ما قيمته ٣,٦٠ مليارات دولار، بالمقارنة مع ١,٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣ [٢٣].

٣. المستوى الديني: لم تخل المشاريع الإيرانية من الجانب الديني في إفريقيا؛ حيث تجري عمليات ممنهجة لنشر التشيّع في كل أرجاء القارة، وفق آليات مختلفة، تتكيف مع المعطيات المحلية لكل منطقة، فيوجد طلبة من كل الدول الإفريقية تقريبًا في الحوزات الشيعية؛ حيث خُصصت منح دراسية للطلاب من دول شرق إفريقيا وجنوبها للدراسة في الحوزة العلمية بمدينة (قم)، ويقدّر الطلاب الذين درسوا هناك حتى ٢٠٠٥ بما بين ٦٠٠ : ٧٠٠ طالب، كما قامت بإنشاء مراكز ثقافية في بعض الدول، وخصوصًا في (تنزانيا، كينيا، نيجيريا، سيراليون، والسنغال)، وقدّمت طهران منحًا دراسية للكينيين للتعلم في إيران[٢٤].

ويتفاوت وجود المتشيعين من دولة إلى أخرى؛ إذ يصل في بعضها إلى مستويات مرتفعة، كما في مصر[٢٥] ودول في غرب إفريقيا بشكل عام؛ حيث توجد جالية لبنانية شيعية كبيرة موالية لحزب الله هناك، ساهمت في نشر التشيع في السنغال ونيجيريا التي يوجد بها أكبر تجمّع للشيعة في غرب إفريقيا. غير أن سياسة نشر التشيع تجد مواجهة متعددة المستويات، تتراوح بين الرفض الرسمي كإغلاق المملكة المغربية السفارة الإيرانية، وغير الرسمي ممثلًا في النشاط الديني والسياسي المناهض للعملية، كما في مصر، ونيجيريا، والسودان[٢٦].

ثانيًا: تركيا:

تبرز أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لتركيا بانفرادها عن باقي الدول المحورية بقربها من إفريقيا من خلال

---

٢٢ حمدي عبد الرحمن: «المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وإفريقيا»، مرجع سابق.

٢٣ عبد الله ولد محمد بمب: «الحضور الإيراني في غرب إفريقيا: استثمار.. أسواق.. تشيع؟»، **موقع الميادين**، (https://bit.ly/2Yc3xRi)، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢.

٢٤ حمدي عبد الرحمن: «المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وإفريقيا»، مرجع سابق.

٢٥ لا يوجد إحصاء رسمي بعددهم، ففي بطاقة الهوية الشخصية بمصر لا توجد خانة للمذهب، وقد أصدر معهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط في واشنطن ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦ تقريرًا تفصيليًّا عن وضع الشيعة في مصر، جاء فيه أن مركز ابن خلدون بالقاهرة قدر عددهم بنحو ١٪ من تعداد المسلمين في يناير ٢٠٠٥، أي ٦٥٧ ألف مواطن شيعي، بينما تزيد تكهُّنات «محمد الدريني» الأمين العام للمجلس الأعلى لآل البيت، من هذا الرقم، مشيرًا إلى أنه يعتقد أن عدد الشيعة يفوق هذا العدد بكثير، على اعتبار أن هناك ما يزيد على عشرة ملايين صوفي في مصر، ويوجد بينهم ما لا يقل عن مليون يتبعون الفكر الشيعي – وحسب اعتقاده – فإن كثيرًا من الشيعة في مصر لا يعلنون عن معتقدهم نتيجة الضغوط الأمنية والإعلامية. ومما يؤكد أن التشيع في مصر ملحوظ بدرجة كبيرة أن الدكتور يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، حذّر من خطورة المد الشيعي ومحاولاتهم لغزو المجتمع السني بما لديهم من ثروات، وكوادر مدربة على التبشير بالمذهب الشيعي.
مركز بحوث السكينة، «الشيعة والتشيع في مصر»، (https://bit.ly/2ALFtf4)، ٥ ديسمبر ٢٠١٤.

٢٦ عمر البشير الترابي: «إيران في إفريقيا.. القوّة الناعمة والأرض الرّخوة»، مرجع سابق.

البحر المتوسط، على عكس ألمانيا وروسيا وإيران[٢٧]. ويكمن الفرق في الأهمية الجيوسياسية للقارة بين تركيا وإيران في أن الأخيرة يفصلها عن إفريقيا المحيط الهندي؛ بينما يفصل تركيا عن القارة فقط البحر المتوسط، وباستثناء هذا الفارق فإنه كما يأتي شرق إفريقيا في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بالنسبة لإيران؛ فإن الأمر نفسه ينطبق على شمال إفريقيا بالنسبة لتركيا التي تعوّل عليه بوصفه مدخلًا لتحقيق أهدافها، والمساعدة على تجاوز العقبات التي تعترضها في القارة؛ إذ تحاول أن تنسّق مع مصر للولوج إلى شرقها، ومع الدول المغاربية لغربها، كما تعوّل أنقرة على الروابط التاريخية والحضارية التي تجمعها مع شعوب شمال إفريقيا في ذلك[٢٨].

ومن الناحية الأمنية؛ فإن دول الشمال الشرقي، وتحديدًا مصر وليبيا، لهما أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا، خصوصًا في ظل صراعها التاريخي مع اليونان والأزمة القبرصية؛ كما حدث عام ١٩٧٤ عندما ساهمت طرابلس في دعم أنقرة إبان حربها في قبرص، فكانت الطائرات الحربية التركية تتزود بالوقود وغيره من مطار بنغازي العسكري، وساعدت ليبيا تركيا لتجاوز العقوبات في الحصول على طائرات وصواريخ بطرق سرية من إيطاليا ودول أوروبية أخرى[٢٩].

وقامت السياسة التركية تجاه القارة على عدة مستويات:

١. المستوى السياسي: برغم أن التحول في سياستها الخارجية بدأ مع نهاية الحرب الباردة، وتحديدًا في فترة الرئيس «تورغوت أوزال»؛ فإن انفتاحها على إفريقيا تأخر حتى ١٩٩٨؛ حيث تبنّت الحكومة التركية وثيقة بعنوان «سياسة الانفتاح على إفريقيا»، وكان ذلك جزئيًّا ردًا على رفض الاتحاد الأوروبي ترشيحها لعضويته في قمة ١٩٩٧، فسعت إلى تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية المستقبلية مع البلدان الإفريقية. وبوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة كانت البداية الفعلية لتنفيذ بنود هذه الوثيقة في ٢٠٠٥، عندما أعلنتها الحكومة سنة إفريقيا، ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي رجب أردوغان إلى إثيوبيا وجنوب إفريقيا، في أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس وزراء تركي إلى بلد من جنوب خط الاستواء[٣٠].

وكانت تركيا بدأت من السنة نفسها أيضًا بتنظيم استضافة لعدد كبير من زعماء دول إفريقيا، ما ساعد على إدخالها إلى مجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٨، وساهم في إنجاح مرشحها «أكمل الدين إحسان أوغلو» في تولّي منصب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي عام ٢٠٠٥، وأصبحت تركيا عضوًا مراقبًا في منظمة

---

٢٧ أحمد داود أوغلو، ترجمة: فاطمة إبراهيم المنوفي: «معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم»، **رؤية تركية**، العدد ١، (https://bit.ly/2N6RYEx)، يناير ٢٠١٢.

٢٨ أبو زيدي يحيى: «السياسة الإيرانية والسياسة التركية تجاه إفريقيا: دراسة مقارنة»، **قراءات إفريقية**، (https://bit.ly/30PjBKt)، ١٩ مايو ٢٠١٦.

٢٩ نبيل المظفري: **العلاقات الليبية التركية ١٩٦٩ : ١٩٨٩: دراسة سياسية اقتصادية**، عمان: دار غيداء للنشر، ط ١، ٢٠١١، ص ١٣٢ : ١٣٨.

30 Mehmet Ozkan, Birol Akgun.,"Turkey'sopeningtoAfrica",*Cambridge journal*. November 2010, P. 532.

الاتحاد الإفريقي عام ٢٠٠٣، ثم رفعت درجة هذه العضوية إلى مرتبة الشريك الاستراتيجي في ٢٠٠٨ [٣١].

والتوجه التركي نحو القارة يهدف إلى الدفاع عن بقاء مصالحها في المنطقة، والحصول على أكبر تأييد دولي لوجودها وسياساتها من جانب، فضلًا عن السعي لإيجاد تيار مناهض لمنافسيها في إفريقيا من جانب آخر[٣٢]. وفي هذا الإطار اتخذت تركيا عدة مسارات، منها:

أ. المسار الإغاثي: فقد عملت بالتعاون مع المنظمات الدولية على تطوير إفريقيا؛ حيث خصّصت ٥٠ مليون دولار لتمويل مشروعات تنموية في دول إفريقية في الفترة ما بين ٢٠٠٨ : ٢٠١٣، و٧,٥ ملايين دولار لعدة دول إفريقية في منظمات دولية، مثل: منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الغذاء التابع للأمم المتحدة، والهلال الأحمر، لمساعدة تلك الدول لمواجهة الآثار السلبية للتصحر والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى.

ب. المسار الدبلوماسي: ويتمثل في تطور حجم الدبلوماسية التركية في إفريقيا، فلتدعيم تحركاتها في القارة سارعت إلى افتتاح ١٩ سفارة جديدة في الدول الإفريقية، ليرتفع بذلك عددها إلى ٣٩ سفارة، وهو عدد العواصم الإفريقية التي تصلها طائرات الخطوط الجوية التركية في رحلات مباشرة، إضافة إلى فعالياتها الدبلوماسية[٣٣].

ج. المسار العسكري: حيث حققت أنقرة بالقاعدة العسكرية التي أقامتها في مقديشيو الكثير من الأهداف المهمة في تشكيل دورها في القارة، لاسيما أنها بذلك تمكّنت من تأمين مصالحها الاقتصادية بالقارة؛ حيث تُعد الصومال بوابة الدخول الأولى إلى إفريقيا، وفي مايو ٢٠١٠ وبرعاية الأمم المتحدة استضافت تركيا «مؤتمر إسطنبول» بشأن الصومال، والذي تمخض عنه صدور إعلان إسطنبول كخارطة طريق لتسوية الصراع الصومالي، وهو ما أفضى إلى صياغة دستور للبلاد، وانتخاب البرلمان، الذي انتخب بدوره «حسن شيخ محمود» بوصفه أول رئيس غير انتقالي للصومال منذ عام ١٩٩١، كما استضافت المؤتمر الصومالي الثاني عام ٢٠١٢ [٣٤].

٢. المستوى الاقتصادي: استطاعت تركيا تحقيق نجاح في الحصول على حصة مهمة في أسواق إفريقيا، وتتمثل أهدافها ضمن هذا السياق في محاولة خلق مجال حيوي لطاقاتها وإمكاناتها الإنتاجية والفنية، على نحو يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، من زيادة التبادل التجاري، وفتح سوق واسعة للصادرات الصناعية التركية، وضمان مورد مهم للخامات، وتدبير مجالات عمل جديدة للخبرات الفائضة لدى تركيا.

وأصبحت تركيا العضو الخامس والعشرين في بنك التنمية الإفريقي من خارج القارة، ومن أجل تقويم

---

31 Mehmet Ozkan, Birol Akgun., Turkey's opening to Africa. P. 533.

٣٢ محمد سليمان الزواوي: «أبعاد الدور التركي في إفريقيا وآفاقه»، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد ٩، سبتمبر ٢٠١١، ص ٧٨.

٣٣ أحمد داود أوغلو، ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل: **العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط ٢، ٢٠١١، ص ٢٤١.

٣٤ شاهيناز العقباوي: «تقدير استراتيجي: الوجود التركي في قارة إفريقيا»، **المركز الديمقراطي العربي**، (https://bit.ly/2UUvpHE)، تاريخ النشر ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧.

المرحلة التي وصلت إليها العلاقات بين الطرفين ولتحديد الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيزها، عُقدت في إسطنبول قمة التعاون التركية الإفريقية الأولى عام ٢٠٠٨ بمشاركة ٤٩ دولة إفريقية وممثلي ١١ منظمة إقليمية ودولية من ضمنها الاتحاد الإفريقي، والتي تمخضت عن «إعلان إسطنبول للتعاون التركي الإفريقي»[٣٥].

وفي الجانب التجاري سجّلت الصادرات التركية إلى الدول الإفريقية معدلات نمو عالية خلال السنوات الأخيرة، فقد كان قرابة ٩ مليارات دولار في ٢٠٠٥؛ ثم ١٥,٨٧ مليار دولار في ٢٠٠٩؛ ١٤,١ مليار دولار في ٢٠١٠، ليرتفع مجددًا إلى ١٧,١ مليار دولار في عام ٢٠١١، ونحو ٥٠ مليار دولار في ٢٠١٥، مشيرين إلى أن هذا سيساعد رجال الأعمال الأتراك على منافسة رجال الأعمال الأمريكيين والأوروبيين، بحيث لا يتبقى أمامهم سوى الشركات الصينية واليابانية التي سبقت تركيا إلى القارة الإفريقية[٣٦].

٣. المستوى الديني: أولت حكومة العدالة والتنمية أهمية كبيرة للعلاقات الدينية في تحقيق أهدافها، فبعد أن احتضنت عام ٢٠٠٦ الدورة الأولى لقمة القيادات الدينية الإسلامية بإفريقيا، عقدت في نوفمبر ٢٠١١ بإسطنبول القمة الثانية بحضور ١١٠ مشاركين، قدموا من ٤٦ دولة إفريقية. وعلى الصعيد الثقافي استقبلت تركيا، في الفترة نفسها، مئات الطلبة الأفارقة، كما افتتحت عشرات المدارس التركية بالعديد من المدن الإفريقية[٣٧].

ثالثًا: سلطة الاحتلال الإسرائيلي:

يرجع وجوده في إفريقيا عمومًا والقرن الإفريقي خصوصًا إلى منتصف القرن الماضي، بعد أن استخدم الكيان الصهيوني العديد من الوسائل لتحقيق أهدافه وعلى رأسها ما يسمى بـ (القوة الناعمة). وشهدت العلاقات الصهيونية – الإفريقية ولا سيما غير العربية منها تحولات فارقة خلال الأعوام الخمسين الماضية. وربما تعزى تلك التحولات إلى تغير الاهتمامات وترتيب أولويات السياسة الخارجية للكِيان الصهيوني، فضلًا عن تطور ديناميات النظام الدولي؛ حيث ظهور بعض التهديدات الأمنية على الساحة الإفريقية ولا سيما في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر، وحدوث نوع من التكالب الاستعماري الجديد على موارد إفريقيا وثرواتها الطبيعية، مما دفع القيادة الصهيونية إلى إعادة التأكيد مرة أخرى على محورية إفريقيا في عملية صياغة سياستها الخارجية[٣٨].

وقامت السياسة الصهيونية تجاه القارة على عدة مستويات:

١. المستوى السياسي: تحكم السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا مجموعة من الاعتبارات والأهداف العامة، لعل من أبرزها: الاعتبار السياسي؛ حيث تمثل إفريقيا قوة تصويتية كبرى في المحافل الدولية ولا سيما الأمم

35 “Turkey in Africa: The Implemention of the Action plan and an Evaluation after years”,*for Middle Easern Strategic Studies*. Orsam Report No: 124. July 2012, P. 13.

36 Ibid.

37 Michael Kaplan., “Turkey Helping Somalia Fight Al-Shabab? Turkish Military’s First Base In Africa Will Train African Soldiers”, *The International Business Times*. 19 January, 2016.

٣٨ ياسر قطيشات: «التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجًا»، مرجع سابق.

المتحدة، وهو ما يعني أن بمقدور الأفارقة إحداث تغيير هائل في السياسات الرامية لفرض العزلة الدولية على إسرائيل. بيد أن ثمة اعتبارات استراتيجية تمثلت في حاجة إسرائيل إلى كسر حاجز العزلة التي فرضتها عليها الدول العربية من خلال إقامة شبكة من التحالفات مع دول الجوار غير العربية، ولا سيما في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا[٣٩].

٢. المستوى الاقتصادي: إفريقيا غنية بمواردها وثرواتها الطبيعية، كما أنها تُعد سوقًا محتملة للمنتجات الإسرائيلية، وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي تمت إعادة تأسيس العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا مرة أخرى وبصورة قوية بفضل توقيع اتفاقات أوسلو ومعاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية، وهو ما يعني إزالة كافة العقبات التي كانت تعترض العلاقات الإسرائيلية – الإفريقية[٤٠].

ومع مطلع الألفية الجديدة أعادت إسرائيل النظر بأهمية قصوى لمنطقة القرن الإفريقي لأسباب كثيرة منها: الاعتبارات الأمنية: ثمة مخاوف إسرائيلية من انتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة في كثير من مناطق إفريقيا، كما هو الحال في الخبرة الصومالية، التغلغل الإيراني المتزايد في إفريقيا، الاعتبارات الاقتصادية والتجارية؛ حيث يستخدم الكيان هيئة التعاون الدولي (مشاف) التابعة لوزارة خارجيته باعتبارها الذراع الدبلوماسية التي تسهم في تقوية علاقاتها مع الدول الإفريقية، الاتجاه الدولي المكثف لاستغلال الموارد الطبيعية[٤١].

تنافس القوى الإقليمية العربية في إفريقيا:

ارتبط الخليج العربي بالقرن الإفريقي من كونهما يمثلان نقطة الوصل بين إفريقيا والعالم العربي؛ إذ إنه عن طريق التجارة البحرية بين شبه الجزيرة العربية ودول الساحل في القرن الإفريقي وُجدت منذ أن عرف الإنسان التجارة، وذلك بحكم الموقع الجغرافي الذي يربط بينهما فمضيق باب المندب وخليج عدن هما الأساس لتلك العلاقات التي كانت بين إفريقيا والعالم العربي. ومع مرور الزمن اندمجت بعض مجتمعات الجهتين فيما بينهم فأدى ذلك إلى نقل ثقافة كلٍ منهما إلى الآخر، وما هجرة المسلمين إلى الحبشة عن طريق البحر إلا تجسيدٌ لتلك العلاقات ونقل الثقافات إلى الجانب الآخر، وكذلك تزايد أعداد الوافدين من الدول الإفريقية إلى دول الخليج، خاصةً القريبة من القرن الإفريقي.

تلك الارتباطات التاريخية والجغرافية بين المنطقتين أدت إلى اهتمام كل منطقة بالمنطقة الأخرى، وعلى هذا الأساس أُبرمت الاتفاقيات التجارية والمعاهدات السياسية والأمنية بين المنطقتين[٤٢].

وقد أدت بعض الأحداث التي شهدها العالم مؤخرًا ولا سيما ثورات الربيع العربي في الشرق الأوسط

---

٣٩ المرجع السابق.

٤٠ المرجع السابق.

٤١ المرجع السابق.

٤٢ عمر محمد حسن: **القرن الإفريقي والخليج العربي**، مقديشيو، مركز مقديشيو للبحوث والدراسات، (https://bit.ly/2YE98P2)، ١٣ أكتوبر ٢٠١٧.

وشمال إفريقيا، فضلًا عن حدوث نوع من الرخاء الاقتصادي في العديد من الدول الإفريقية، والتماس دول الخليج لحلفاء جدد في محيطها الإقليمي؛ كي تحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكي تؤكد على دورها العالمي في ظل بروز قوى جديدة وصعودها إلى القمة في النظام العالمي كمجموعة دول البريكس[٤٣]، كل ذلك أدى إلى أن تحظى الدول الإفريقية باهتمام كبير من دول الخليج[٤٤]؛ حيث تفاوت الحضور الخليجي في إفريقيا بشكلٍ عام والقرن الإفريقي بشكلٍ خاص في المجالات والدول التي شملها، فالحضور الاقتصادي لتلك الدول الخليج هناك أكبر وأقوى من أي حضور سياسي لها، وإن كان هذا الحضور الاقتصادي يصب في الأخير في خدمة المصالح السياسية. وهناك بعض القضايا التي احتلت الصدارة في العلاقات الخليجية الإفريقية، والتي يُمكن إجمالها في:

• التعاون العسكري: وهو ما فرضته الحرب اليمنية من ضرورة تطوير دول الخليج لاستراتيجيات جديدة بشأن التعاون مع الدول المجاورة، وخاصةً دول القرن الإفريقي ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة بالنسبةِ لها، لا سيما حتى تستطيع التحكم في التنظيمات الإرهابية التي تستطيع التواصل بين الجانبين.

• تسوية الصراعات الإفريقية: وتتم المشاركة بين دول الخليج والدول الإفريقية في تسوية الصراعات الإفريقية، سواء بمشاركة رسمية بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الإفريقي، أو بصورة فردية من كل دولة على حدة.

• مواجهة النفوذ الإيراني: حيث جاء التحرك الخليجي باتجاه القارة كرد فعل على التحركات الإيرانية التي سبق التعرض لها في موضعها من الدراسة[٤٥].

ولم تتبنَ دول الخليج سياسة موحدة للتعامل مع إفريقيا، بل تميّزت كل دولة بسياستها الخاصة التي تنبع من مصالحها وأهدافها في هذه المنطقة، وفي هذا الإطار برزت ثلاث دول محورية في العلاقات الخليجية الإفريقية، هي: السعودية، والإمارات، وقطر.

ويمكن إبراز سياسات الدول الثلاث كالتالي[٤٦]:

أولًا: المملكة العربية السعودية:

تُعد عاصفة الحزم نقطة تحول للتوازنات في المنطقة؛ حيث استخدمت دول التحالف بقيادة المملكة العربية

---

٤٣ تكتل البريكس أو مجموعة البريكس BRICS، هي منظمة تأسست عام ٢٠٠٦ تتكون من ٥ دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، و«البريكس» هي مختصر للحروف الأولى باللغة الإنجليزية للدول المكونة للمنظمة على النحو التالي البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا، أسست هذه الدول هذا التكتل لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي فيما بينها لتحقيق مصالحها المشتركة أبرزها تشكيل نظام اقتصادي متعدد الأقطاب قوي له القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية العالمية. قاسمي عبدالسميع: «مجموعة البريكس.. القوة الصاعدة في العلاقات الدولية»، **نون بوست**، (https://bit.ly/2YJmbih)، تاريخ النشر: ٢١ مارس ٢٠١٨.

٤٤ أميرة محمد عبد الحليم: «العلاقات الخليجية – الإفريقية: تعاون لملء الفراغ وحصار التمدد الإيراني ومقاومة الإرهاب»، مرجع سابق، ص ٨٩.

٤٥ المرجع السابق، ص ٩٠، ٩١.

٤٦ عمر محمد حسن: **القرن الإفريقي والخليج العربي**، مرجع سابق.



السعودية ممرات وقواعد عسكرية في القرن الإفريقي، بل تعدّى الأمر إلى إقامة قواعد عسكرية لدول الخليج في القرن الإفريقي، فبحثت المملكة العربية السعودية في إقامة قاعدة لها في جيبوتي، واستضافت في بلادها قادة دول ذات أهمية في القرن الإفريقي في بلادها، واهتمت السعودية بتعزيز العلاقة مع دول القرن الإفريقي، نظرًا للقرب الجغرافي ولأهمية موقعها الاستراتيجي. ولهذه الأهمية استقبلت الرياض في الفترة الأخيرة ثلاثة من رؤساء المنطقة، وفي مقدمتهم الرئيس الجيبوتي «عمر جيلة»، والرئيس الصومالي السابق «حسن شيخ محمود»، ورئيس وزراء إثيوبيا السابق أيضًا «هيلي ماريام ديسالي»[٤٧].

كما أن هناك عاملًا آخر يدفع المملكة العربية السعودية للاهتمام بتطوير العلاقات مع دول القرن الإفريقي، هو سعي الرياض لوقف التغلغل الإيراني في دول جنوب البحر الأحمر؛ حيث القلق على أمن مضيق باب المندب، الممر الحيوي لمعظم حركة التجارة العالمية، وما نتج عن محاولة الحوثيين والرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح للسيطرة على هذا الممر، بعد سقوط ميناء الحديدة اليمني في أيديهم، مما دفع السعودية إلى اليقظة ومواجهة ذلك[٤٨].

وقامت السياسة السعودية تجاه القارة على عدة مستويات:

١. المستوى السياسي: ومن بين ما أنجزته السياسة السعودية في ملف العلاقات السعودية الإفريقية كانت المباحثات التي أجراها وزير الخارجية السعودي «الجبير» مع بعض رؤساء ووزراء خارجية ومسؤولين آخرين في بعض البلاد الإفريقية، كجنوب إفريقيا وزامبيا وأوغندا وكينيا وإثيوبيا وبوركينا فاسو وبنين وغيرها، والتي أسست لبناء جسور تواصل مهمة بين الطرفين. وكانت امتدادًا للقاءات المكثفة التي أجراها الوزير مع الزعماء الأفارقة في آديس أبابا أثناء قمة الاتحاد الإفريقي، فضلًا عن بعض المباحثات التي أجراها «الجبير» في بعض البلاد العربية في إفريقيا، والتي من بينها السودان وتونس والمغرب ومصر وموريتانيا وغيرها[٤٩].

وجاءت نتائج هذه الزيارات سريعة، سواء على صعيد تشكيل التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب، الذي تلعب الدول الإفريقية دورًا بارزًا فيه، أو على صعيد قطع العلاقات مع إيران وتحجيمها، بعد توجسهم من النفوذ والتدخلات الإيرانية. وتحديدًا بعد الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران. ويُلاحظ أن ثمة دولًا عربية في إفريقيا كانت سريعة الاستجابة للنداءات السعودية؛ إذ قطعت كل من السودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر علاقاتها تمامًا مع طهران وطردت سفراء إيران لديها معلنة تضامنها مع الرياض. واستعرضت تلك اللقاءات سُبل تأطير العلاقات المتميزة بين البلدين، والرغبة في تعزيزها في المجالات كافة، إضافةً إلى بحث القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

٢. المستوى الاقتصادي: شاركت السعودية في العديد من الفعاليات الاقتصادية الإفريقية، وكذلك التوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون والشراكة، كما قام مسؤولون سعوديون بعدة جولات إفريقية، والتي تكثَّفت بعد

---

٤٧ المرجع السابق.

٤٨ المرجع السابق.

٤٩ فتح الرحمن يوسف: «الانفتاح السعودي على إفريقيا .. استراتيجية عميقة الأبعاد"، **الشرق الأوسط**، لندن: العدد ١٤٤١٧٩، إبريل ٢٠١٨، (https://bit.ly/2Y9YNLO).

موقف العديد من الدول الإفريقية بقطع علاقاتها مع إيران ردًا على الاعتداء على السفارة السعودية في طهران، كما شاركت المملكة في القمة الإفريقية في أديس أبابا في يناير ٢٠١٦. وكذلك قام زعماء أفارقة بزيارة المملكة، منهم رئيس جمهورية جنوب إفريقيا «جاكوب زوما» في مارس ٢٠١٦، ونتج عن الزيارة توقيع عدة اتفاقات لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، ودعم استثمار القطاع الخاص السعودي في قطاع الطاقة المُتجددة بجنوب إفريقيا، والاستثمار في البتروكيماويات والبنوك والبنية التحتية والسياحة، ومشاركة السعودية كدولة بحرية في مشروع «فاكيسا» الذي يهدف إلى تعزيز الاقتصاد البحري[٥٠]. وإجمالًا للوجود الاقتصادي السعودي في القارة؛ أصدر الصندوق السعودي للتنمية تقريرًا بحجم الاستثمارات السعودية هناك؛ حيث رصد التقرير أن المملكة قامت بتمويل ٣٣٠ مشروعًا في مجالات النقل والاتصالات والزراعة والطاقة والتعدين وغيرها من المجالات في ٤٤ دولة إفريقية بإجمالي ٢٣ مليار دولار[٥١].

ثانيًا: الإمارات:

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة قبل عدة سنوات مشروعًا سياسيًا استراتيجيًا تعدى حدود الطموح الاقتصادي بكثير – وإن ظل الاقتصاد ركنًا أساسيًا فيه – حيث لم يعد البترول وحده هو المحرك ولا عمود الأساس للإمارات التي تعلم جيدًا أن مخزوناتها من النفط والغاز الطبيعي لن تستمر إلى الأبد، وأنه لا بد من أعمدة أخرى يستند إليها الاقتصاد الإماراتي.

وقامت السياسة الإماراتية تجاه القارة على عدة مستويات:

١. المستوى السياسي: هناك توجه إماراتي نحو السيطرة على القرن الإفريقي يهدف بالأساس إلى إبقاء دبي بعيدة عن منافسة الجيران – دول الخليج – بوصفها مركزًا إقليميًا وعالميًا للتجارة والسفر ونقل البضائع، ومن أجل ذلك تقوم بتحجيم الموانئ التي تدخل في إدارتها على مدى سنوات طويلة، كي لا يؤثر ذلك على مكانة دبي بوصفها مركزًا أساسيًا للتجارة والأعمال[٥٢].

وفي هذا الإطار؛ عملت الإمارات على إقامة قاعدة عسكرية في ميناء عصب الإريتري؛ حيث عقدت مع إريتريا اتفاقًا لاستخدام أراضيها وموانئها كقاعدة للعبور والخدمات اللوجيستية لعملياتها في ميناء عصب. كما عرضت بناء أخرى في أرض الصومال وهي منطقة تتمتع بالحكم الذاتي في شمال الصومال، والشاهد في الأمر هنا أن ذلك إن دلّ على شيء فإنما يدل على مدى اهتمام دول الخليج للقرن الإفريقي[٥٣].

٢. المستوى الاقتصادي: أدركت الإمارات قبل فترة طويلة مدى أهمية الموانئ البحرية في الاقتصاد

---

٥٠ أميرة محمد عبد الحليم: «العلاقات الخليجية – الإفريقية: تعاون لملء الفراغ وحصار التمدد الإيراني ومقاومة الإرهاب»، مرجع سابق، ص ٩٢.

٥١ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، «الصندوق السعودي للتنمية: تمويل ٣٣٠ مشروعًا في ٤٤ دولة إفريقية بـ ٢٣ مليارًا»، **آراء حول الخليج**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، العدد ١٠٩، يوليو ٢٠١٦، ص ٦.

٥٢ محمد مكاوي: «حرب الموانئ» .. كيف تتصارع ٦ دول على مد نفوذها في القرن الإفريقي؟»، **مصراوي**، (https://bit.ly/2N6px9A)، تاريخ النشر: ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧.

٥٣ عمر محمد حسن: **القرن الإفريقي والخليج العربي**، مرجع سابق.

العالمي فأقامت موانئ دبي، وبعد أن أصبحت رقمًا صعبًا في محيطها بدأت في التوسع خارج حدودها؛ حيث أحرزت الإمارات تقدمًا جيوستراتيجيًّا توزع ما بين اليمن والقرن الإفريقي ومصر على استحياء، بعيدًا عن مناطق نفوذ السعودية التي تركت لها الإمارات قيادة الخليج والعالم الإسلامي، لتخلق لنفسها دورًا أشد أهمية وتأثيرًا خارج محيطها الإقليمي الخليجي المليء بالنزاعات ومحاولات السيطرة[٥٤].

وفي هذا الإطار فقد أبرمت دولة الإمارات عددًا من الاتفاقيات – التي أقرت بها بعض دول القرن الإفريقي غير القانونية فيما بعد – مع موانئ في بحر العرب والبحر الأحمر، منها ميناء عدن وميناء دورالي بهدف إجهاض قيام مشاريع يمكن أن تؤثر على نشاط موانئ دولة الإمارات ولا سيما ميناء دبي، كما سعت الإمارات إلى توسيع قاعدتها في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا ومنطقة المحيط الهندي، واستأجرت في هذا الصدد العديد من الموانئ، إما لاستخدامها بما يخدم حركة التصدير والاستيراد لأبو ظبي، أو تعطيلها خوفًا من تأثيرها على ميناء جبل علي الإماراتي، وخاصة مع تعاظم أهمية مضيق باب المندب الذي تستخدمه حاملات النفط في العالم؛ حيث يمرّ به ما يقرب من ٤,٧ مليون برميل من النفط يوميًّا[٥٥].

وحصلت شركة «موانئ دبي العالمية» على حقوق الامتياز لإدارة وتشغيل ميناء جيبوتي لمدة عشرين عامًا، واستثمرت الإمارات مليار دولار في جيبوتي لبناء فنادق وتشييد منطقة حرة إلى جانب توفير الخدمات الجمركية، إلا أن النزاع القضائي الذي رفعته الحكومة الجيبوتية ضد شركة موانئ دبي العالمية بشأن امتياز ميناء جيبوتي قد عطّل هذا الأمر[٥٦]. كما حصلت شركة «موانئ دبي العالمية» على حق إدارة ميناء بربرة في أرض الصومال. وبموجب الاتفاق، كان من المُفترض أن تمنح الحكومة الشركة حق إدارة الميناء لمدة ثلاثين عامًا في صورة مشروع مشترك مع الحكومة بنسبة ٦٥٪ لموانئ دبي في مُقابل ضخ الشركة لاستثمارات بنحو ٤٤٠ مليون دولار. إلا أن هذا الأمر أدى إلى حدوث عدة مشكلات فيما بعد؛ فمن ناحية رأت حكومة أرض الصومال أن تلك الاتفاقية مُجحفة للجانب الصومالي، ومن ناحية أخرى أدت إلى مشكلات مع حكومة الصومال التي اتهمت الإمارات بدعم أرض الصومال وهي حكومة مُنشقة عن الحكومة الصومالية[٥٧].

ثالثًا: قطر:

قطر دولة صغيرة من حيث المساحة والموقع الجغرافي وعدد السكان، إلا أنها مؤثرة في محيطها الإقليمي المتمثل بالشرق الأوسط والعالم؛ من خلال تحركاتها في الفترة الأخيرة خاصةً في النطاق الإفريقي.

وقامت السياسة القطرية تجاه القارة على عدة مستويات:

---

٥٤ **D&W**، «سيطرة الإمارات على موانئ القرن الإفريقي .. طموح اقتصادي أم مشروع سياسي؟» (https://bit.ly/2UUmG81) تاريخ النشر: ٦ سبتمبر ٢٠١٧.

٥٥ **السودان اليوم**، «الإمارات بدأت تجر ذيول الخيبة في القرن الإفريقي»، (https://bit.ly/30TroGU)، تاريخ النشر: ٣ مارس ٢٠١٨.

٥٦ أمينة العريمي: «العلاقات الخليجية الإفريقية .. بين التكامل أو التنافس»، **آراء حول الخليج**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٩ إبريل ٢٠١٨، ص ٥.

٥٧ أميرة محمد عبد الحليم: «العلاقات الخليجية – الإفريقية: تعاون لملء الفراغ وحصار التمدد الإيراني ومقاومة الإرهاب»، مرجع سابق، ص ٩٠.

١. المستوى السياسي:

اتخذت السياسة القطرية في إفريقيا على مجموعة من المسارات التي ركزت على حل النزاعات وإقامة الشراكات؛ ومنها:

أ. المسار الدبلوماسي: قامت قطر بأدوار مهمة في الوساطة بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة في دارفور منذ عام ٢٠٠٨، في حين تجاهلت الدول العربية تلك القضية، ويُذكر في ذلك اتفاق الدوحة الذي وُقّع بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة. كما توسطت قطر بين السودان وإريتريا، وجيبوتي والصومال، وإثيوبيا والصحراء الغربية.

وشاركت قطر بفاعلية في التوسط بين إريتريا وجيبوتي عام ٢٠١٠ عندما نشبت أزمة حدودية بينهما، وتم توقيع اتفاق تهدئة بموجب تلك الوساطة، ونشرت قطر قوة لحفظ السلام، ساهمت في إرساء قواعد الأمن والسلام في شرق إفريقيا. كما وقّعت قطر ٥ مذكرات تفاهم مع الحكومة الإثيوبية، مطلع عام ٢٠١٣ في الوقت الذي تراجع فيه الدور السياسي والدبلوماسي لعدة دول عربية وخليجية في إفريقيا التي تعد أديس أبابا قوة لا يمكن إغفالها فيها[٥٨].

ب. المسار الإعلامي: قناة الجزيرة أولت القارة السمراء اهتمامها كما لم تفعل أية وسيلة إعلامية عربية من قبل؛ حيث وصلت تردداتها إلى دول إفريقية عدة، وأطلقت محطة خاصة باللغة السواحلية تستهدف قرابة ١٠٠ مليون نسمة في مناطق جنوب وشرق إفريقيا، لتكسر بذلك احتكار إذاعة «بي بي سي» لتلك المنطقة.

كما تخطط الجزيرة لتأسيس قناة ناطقة بالفرنسية من داخل العاصمة السنغالية داكار، لتغطية المناطق المأهولة بالناطقين بالفرنسية في غرب إفريقيا، في مسعى يرتبط مع حصولها على عضوية المنظمة الفرانكفونية. فيما تعد قناة الجزيرة إنترناشيونال – الإنجليزية – إحدى أهم القنوات الفضائية تغطية للدول الإفريقية، فتعرض شاشتها بصورة يومية عددًا من التقارير التلفزيونية والصحفية حول أوضاع تلك الدول وخصوصية حياة سكانها الاجتماعية والثقافية[٥٩].

ج. المسار الإغاثي: الهلال الأحمر القطري موجود في معظم الدول الإفريقية، إلى جانب جمعيات ومنظمات أهلية وخيرية، تتركز أعمالها في بناء المساجد، ودعم المدارس الإسلامية، والمراكز الصحية؛ حيث تصل الجمعيات الإغاثية القطرية إلى مواقع الصراعات المسلحة الخطرة في عدة دول؛ منها مالي والصومال وغيرها. وقد سعى إلى إغاثة المتضررين في جمهورية إفريقيا الوسطى من جراء أعمال العنف الطائفي هناك، فخصص مبلغ ٢,٩ مليون ريال قطري عبر صندوق الاستجابة للكوارث التابع له، كاستجابة عاجلة لإغاثة الأسر المتضررة لتوفير الاحتياجات الأساسية التي أعلنت عنها المنظمات الإغاثية الدولية. وقد بادر الهلال الأحمر القطري إلى افتتاح أول مكتب لمنظمة إنسانية وعربية في إفريقيا الوسطى رغم الوضع الأمني الصعب[٦٠].

58 Berouk Mesfin., *East Africa Report: Qatar's diplomatic incursions into the Horn of Africa*. Pretoria: Institute for Security Studies, Issue 8, November 2016, p. 6- 10.

59 ibid.

٦٠ محمد صادق أمين: «الدبلوماسية القطرية في إفريقيا»، **الخليج أون لاين**، (3eaJxUI/https://bit.ly)، تاريخ النشر: ٢٨ نوفمبر ٢٠١٥.

كما قامت المنظمات الأهلية بدور فاعل في هذا المضمار؛ حيث أعلنت مؤسسة الشيخ عيد الخيرية، عبر دراسة أعدتها عن جهودها التعليمية، أن المؤسسة استطاعت خلال عشرين عامًا تنفيذ ٨٨٦ مشروعًا إنشائيًّا في مجال التعليم يختص ببناء ٨٨٦ مدرسة ومعهدًا ومركز تحفيظ للقرآن بتكلفة تقارب ٢٤٤ مليون ريال، وحظيت إفريقيا بحصة كبيرة من هذه المشاريع التعليمية، نالت السودان حصة الأسد فيها، فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث حجم تنفيذ مشاريع المؤسسة فيها، فقد نفذت فيها ٥٥ مشروعًا تعليميًّا بتكلفة تزيد على ٢٦ مليون ريال. وقد بلغ إجمالي المشاريع المنفذة في السودان من ٢٠٠٧، وحتى الآن أكثر من ١٠ آلاف مشروع، بتكلفة تجاوزت ٢١٠ ملايين ريال؛ حيث عملت في ٧ مجالات رئيسية، منها المشاريع التعليمية التي وفرت فيها ٢٨٠ مشروعًا تعليميًّا، كما توزعت المدارس على ٢٣ دولة بإفريقيا، منها: الجزائر، والمغرب، ورواندا، وبوروندي، والصومال، وجزر القمر، وتشاد، وتوجو، وجنوب إفريقيا، وملاوي، ومصر، وموريتانيا، وكينيا، وغانا[٦١].

٢. المستوى الاقتصادي:

تُعد قطر إحدى أكبر الدول الداعمة ماليًّا لمؤتمرات المانحين في إفريقيا، كما حدث في النيجر والصومال. وكان لها دور تنموي كبير داخل القارة الإفريقية كما في جمهورية جزر القمر، وما زالت مشاريعها فاعلة فيها، وقدمت الكثير من الجهد والمال لصندوق دعم التنمية فيها. واستثمرت قطر في مجال إعادة إعمار السودان؛ حيث بلغت الاستثمارات القطرية لدى الخرطوم نحو ٤ مليارات دولار، شملت عدة مجالات، أبرزها العقاري والزراعي والصناعي. وفي دارفور، تعهدت دولة قطر بدفع ملياري دولار كرأس مال لبنك تنمية دارفور إذا ما تم تنفيذ اتفاقات السلام بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة. وفي جنوب السودان، الدولة الوليدة، تم تأسيس فرع بنك قطر الوطني بالعاصمة جوبا، الذي يعد أول وأكبر البنوك الأجنبية وأكبرها فيها؛ حيث يعمل البنك على تعزيز الأعمال والعلاقات المصرفية بدولة الجنوب مع المساهمة في تنمية القطاعات الاقتصادية لقطر فيها، وتعزيز دور القطاع المصرفي والتجاري دوليًّا[٦٢].

كذلك قامت بدور متميز في منطقة القرن الإفريقي وفي الصومال وكينيا؛ حيث تمكّنت من دعم المشروعات، خاصة الزراعية والتعدينية، في مناطق وسط وشرق وغرب إفريقيا، حتى أصبحت ضمن أكبر ٦ دول حول العالم تستثمر في السودان بحجم يقترب من ٣,٨ مليار دولار في مشروعات متنوعة زراعية وصناعية وغيرها. كما أن جهاز قطر للاستثمار أنفق ما يقرب من ٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٢م في مشروعات إفريقية، الأمر الذي أدى إلى تسارع حكومات دول إفريقية لعقد اتفاقات استثمارية مع الدوحة، خاصة في وسط إفريقيا مثل تشاد وإفريقيا الوسطى[٦٣].

وتُعد الاستثمارات النفطية في موريتانيا الأكثر أهمية؛ إذ تفوق ٢٥٪ من تراخيص استغلال النفط والغاز في منطقة «تاودني» الموريتانية المحاذية للجزائر. ويمكن اعتبار دراسة مشروع للسكك الحديدية الذي سعت الدوحة إليه، الأهم على الإطلاق؛ إذ يبدأ المشروع المقترح من مدينة نيالا في السودان ويمتد حتى داخل

٦١ المرجع السابق.

62 Berouk Mesfin., op.cit.

63 Ibid.

تشاد، ثم يمتد حتى حدود الكاميرون ونيجيريا، ويصل إلى سواحل المحيط الأطلسي. وعقب نجاح الثورة الليبية في الإطاحة بمعمر القذافي نهاية عام ٢٠١٢، وجهت قطر استثماراتها لإعادة بناء ليبيا الجديدة؛ حيث تقدر الاستثمارات النفطية القطرية بليبيا بنحو ٧٠٠ مليار دولار.[٦٤]

وبشكلٍ عام، فإن هذا الجهد لقطر في إفريقيا بشكلٍ عام وفي منطقتي القرن والساحل الإفريقي بشكلٍ خاص؛ يقع تحت مظلة سياسة قطر الشاملة المتمثلة في التنافس فيما بينها وبين باقي دول الخليج، والحد من التأثير السياسي والاستخباراتي والوجود البحري لإيران في القرن الإفريقي. بعد زيارة الرئيس الإريتري «أسياس أفورقي» لإيران في مايو ٢٠٠٨، والتي تم خلالها توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية، حتى إن إريتريا قد اتُهمت بأنها ممر لمساندة إيران والحوثيين في اليمن.

- الأزمة الخليجية الرّاهنة وانعكاساتها:

إن الأزمة الخليجية الراهنة والمتمثلة في حصار قطر من قِبل المملكة العربية السعودية وحلفائها يُعد موقفًا محرجًا لدول القرن الإفريقي؛ إذ عليها أن تتعامل مع الأطراف المتنازعة بما يخدم مصالحها (دول القرن الإفريقي)، ويحفظ لها جميلها (دول مجلس التعاون الخليجي)، وهو موقف صعب إلا أن كل دولة من دول القرن الإفريقي تعاملت مع هذه الأزمة كما ارتأتها، فإريتريا – مثلًا – التي ارتبطت بعلاقات جيدة مع قطر حتى الآن – انضمت إلى الصف السعودي وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع قطر. وأعلن بيان منسوب للحكومة الإريترية عن دعمه المحدود للقطيعة مع قطر. ووصفت إريتريا المبادرة التي اتخذتها دول الخليج بكونها «واحدة من ضمن المبادرات في الاتجاه الصحيح لتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين». بينما الصومال التي تُعد أكبر مستفيد من المساعدات السعودية، ورغم الدعم المالي الإماراتي للجيش الصومالي، سمحت للطائرات القطرية بالتحليق في أجوائها في وقت أغلقت دول عربية أجواء ها في وجهها، وأكدت موقفها الحيادي من الأزمة[٦٥].

وهكذا يتبين أن الحضور الإقليمي غير العربي في المنطقة أوسع وأقوى من الحضور العربي، وذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها: المشاكل والخلافات العربية الداخلية، وعدم وجود رؤية عربية موحدة، وانحصار استقلالية القرار العربي وعدم مرونته، وغياب ثقافة تكوين التحالفات عن العقل العربي.

ومع ذلك فقد أدرك العرب – وخاصةً دول الخليج العربي – أهمية القرن الإفريقي لاحقًا، وخصوصًا عندما أصبحوا في خط المواجهة مع إيران التي أرادت أن يكون لها موطئ قدم في جنوب الجزيرة العربية بمساندتها الحوثيين المتمركزين في اليمن.

64 Ibid.

٦٥ عمر محمد حسن: **القرن الإفريقي والخليج العربي**، مرجع سابق.

خاتمة:

في دول القارة الإفريقية يكمن مصدر جُل أزماتها فيما يُعد المصدر الرئيس لنهضة الأمم وتقدمها؛ موقعها ومواردها؛ تلك التي دعت دول العالم للتكالب عليها، سواء بدعوات أمنية – مثل أوروبا في دول الساحل والخليج في دول القرن مؤخرًا – أو بدعوات سياسية واقتصادية، كما تفعل دول مثل: الصين وإيران وتركيا والسعودية والإمارات في القرن الإفريقي.

وبالرغم من كون إفريقيا تُعد من أغنى قارات العالم، لما تتمتع به من موقع استراتيجي، ووفرة في الموارد سواء الطبيعية مثل المعادن ومصادر المياه أو البشرية من قوى عاملة، فإنها تفتقر بشكلٍ كبير إلى التنمية؛ ويرجع ذلك إلى ممارسات الاستغلال والفساد التي تعاني منها معظم دول القارة سواء من النخب الوطنية صاحبة المصلحة والتي تحاول الحفاظ على نفوذها، أو من القوى الإقليمية والدولية التي تعد القارة أحد أهم مصادر الدعم الاستراتيجي لها.

وتدخل التفاعلات الإقليمية السابق عرضها خلال الدراسة في إطار سلسلة كبيرة من الصراعات والتوازنات والمصالح المُتشابكة داخل المنطقة، وتوصلت الدراسة بهذا الصدد إلى النتائج التالية:

أولًا: أدى انتباه العالم لما تمتلكه القارة الإفريقية من مصادر قوة، بالإضافة إلى محاولات الصعود المستمر للقوى الإقليمية العربية وغير العربية في المنطقة؛ إلى احتدام التنافس بين تلك القوى في القارة على كل المستويات؛ السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

ثانيًا: تمثَّلت القوى الإقليمية غير العربية المُتنافسة على القارة، في:

إيران: التي اعتبرت إفريقيا بوابتها للولوج إلى العالم عبر المياه الدولية، حتى تستطيع تطويق منافسيها التاريخيين (دول الخليج وعلى رأسها السعودية)، مع تأمين دعمها لأذرعها السياسية (لا سيما الحوثيين في اليمن خاصةً بعد تصاعد الأحداث هناك)، ومن ثمَّ كانت المنطقة المهمة بالنسبة لإيران هي منطقة القرن الإفريقي الذي يتحكم في منافذ بحرية مهمة (البحر الأحمر، وخليج عدن، والمحيط الهندي)، وهو الأمر الذي سيدعمها كذلك في صراعها القائم منذ زمن مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سعي طهران الدائم لكسب مناطق نفوذ جديدة.

تركيا: وتحاول توظيف ما يجمعها بشعوب الشمال الإفريقي من روابط تاريخية وحضارية في سبيل النفاذ إلى القارة، وتهدف تركيا من خلال وجودها في القارة الإفريقية إلى الدفاع عن بقاء مصالحها في المنطقة؛ حيث الحصول على أكبر تأييد دولي لوجودها وسياساتها هناك من جانب، مع السعي لإيجاد تيار مناهض لمنافسيها من جانب آخر. وانتهجت الدولة التركية في سبيل ذلك عدة مسارات سياسية (إغاثية ودبلوماسية وعسكرية)، ودينية، واقتصادية.

الاحتلال الإسرائيلي: وتهدف السياسة الصهيونية تجاه إفريقيا بالأساس إلى استغلال القوة التصويتية لدولها في المحافل الدولية لدعم السياسات الاستيطانية للكيان في الداخل الفلسطيني، وممارساته في المنطقة.



كما يسعى الاحتلال لكسر العُزلة السياسية المفروضة عليه من كثير من الدول العربية وشعوبها، وذلك من خلال إقامة تحالفات بديلة مع دول الجوار الإفريقي (وخاصةً دول القرن الإفريقي).

ثالثًا: تمثَّلت القوى الإقليمية العربية المُتنافسة على القارة في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي يجمعها بالقارة الإفريقية ارتباطات جغرافية وتاريخية، وهدفت سياساتها تجاه القارة في الفترة الأخيرة بالأساس إلى مواجهة النفوذ الإيراني فيها.

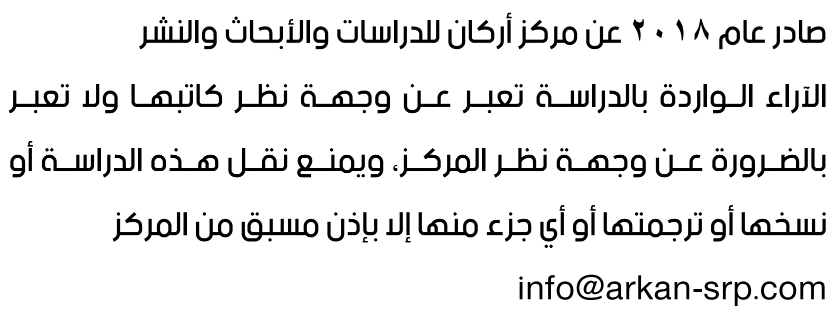
وتمثّلت أهم تلك القوى الخليجية الصاعدة في إفريقيا، في:

المملكة العربية السعودية: ففي إطار سعي الرياض لوقف التغلغل الإيراني في دول جنوب البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب، سعت المملكة إلى تحجيم الحوثيين في اليمن. ومن ثمَّ فقد كانت عاصفة الحزم نقطة محورية في تنامي العلاقات السعودية الإفريقية لا سيما مع دول القرن الإفريقي، سواء على المستويات الاقتصادية أو السياسية أو حتى العسكرية.

الإمارات: ويتمثَّل الهدف الرئيس من توجه إيران نحو دول القارة الإفريقية؛ إلى تعزيز موقع دبي بوصفه مركزًا إقليميًّا ودوليًّا للتجارة والنقل والسفر. غير أن الأمر أيضًا لم يخلُ من الجوانب العسكرية التي سعت الإمارات من خلالها للعمل مع السعودية على محاصرة النفوذ الإيراني في القارة.

قطر: اختلفت أهدافها من العلاقات مع دول القارة عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وإن اتفقت في النهاية معهم على أهميتها، وربما يرجع ذلك إلى اختلاف السياسات بينهما والذي تأججت في الفترة الأخيرة لتتحول إلى قطيعة. وفي هذا الإطار اهتمت قطر في إفريقيا بحل النزاعات وإقامة الشراكات، كما حدث في السودان وإريتريا وجيبوتي والصومال وإثيوبيا وغيرها.

وهكذا تحولت المناطق الاستراتيجية الإفريقية إلى بؤر للصراع والتنافس بين القوى الإقليمية العربية وغير العربية التي ترى في تلك المناطق منافذ بديلة لتعزيز مركزها في النظام الإقليمي والدولي الجديد. الأمر الذي يدعو لتنبُّه الدول الإفريقية لهذا الوضع، وسعيها للعمل من خلال برامج وطنية قوية لدعم التنمية الذاتية لها، حتى لا تقع فريسة لمطامع تلك الدول.


صادر عام ٢٠١٨ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر

info@arkan-srp.com

